

الآخري . فاذا نظرنا الى جدول الانتاج الصناعي نجد انه ارتفع عام ١٩٦٨ ارتفاعا حادا ، بعد هبوط بسيط عام ١٩٦٧ . كما ان الزيادة المطلقة للانتاج الصناعي ، بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٨ ، كانت أعلى بقليل من الزيادة المطلقة في الاجور . وبينما انخفضت البطالة بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٥ ، الا انها ارتفعت ارتفاعا هائلا في عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ ، وفشلت عام ١٩٦٨ في العودة الى معدلها الطبيعي .
ومن الممكن تقسيم الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٨ الى ثلاث مراحل مميزة :

(ا) ١٩٦٢ - ١٩٦٥ : التوسع ، ويتصف بارتفاع الاجور وارتفاع الانتاج ، وانخفاض البطالة .

(ب) ١٩٦٦ - ١٩٦٧ : التقلص ، ويتصف بارتفاع ابطا للاجور ، وانخفاض بسيط في الانتاج ، وبطالة هائلة .

(ج) ما بعد ١٩٦٧ : التوسع ، ويتصف بازدياد ضئيل في الاجور ، وارتفاع حاد في الانتاج ، وانخفاض في البطالة .

ويمكن ، من هذا المنظار ، تفسير الـ « ميتون » بشكل صحيح من خلال تحليل المراحل التي سبقته وتبعته . فبينما يعتبر بعض حماة الصهيونية الـ « ميتون » حادثة يؤسف لها ، يقول آخرون انها كانت ظاهرة ضرورية خططت لها الحكومة من اجل الحد من العجز التجاري الكبير الذي حصل خلال فترة الازدهار ، ١٩٦٢ - ١٩٦٥ . فقد قام وزير المالية بنحاس سابر ، مثلا ، بتبرير الـ « ميتون » - في المؤتمر الاستثنائي الاقتصادي في القدس (٩ و ١٠ آب ١٩٦٧) امام مجموعة من المستثمرين الاجانب - كوسيلة لخفض الواردات وزيادة قوة المنتجات الاسرائيلية التنافسية في الاسواق الخارجية (٧٩) .

ولكن يمكن تحدي التفسيرات الرسمية بالاسئلة التالية : (ا) اذا كان الـ « ميتون » حقا نتيجة مباشرة لسياسة الحكومة ، فهل وضعت الحكومة هذه السياسة بشكل مستقل ام كاستجابة لضغط بعض اصحاب المصالح ؟ (ب) هل خططت الحكومة فعلا لرفع البطالة الى ١٣،٥٢ ٪ عام ١٩٦٧ ؟ (ج) هل أدى الـ « ميتون » فعلا الى تخفيض الواردات وزيادة الصادرات بعد عام ١٩٦٧ ؟

يمكن القول هنا بأن الممولين والصناعيين الاسرائيليين لم يقنعوا بالتأثيرات الاقتصادية لازدهار ١٩٦٢ - ١٩٦٥ . وبما ان الاجور في قطاعات عديدة تحدد جزئيا على اساس غلاء المعيشة ، فان زيادة الاجور قد تعادلت تقريبا مع زيادة الانتاج الصناعي . وقد ذكرت مجلة « الايكونوميست الاسرائيلية » في كانون الثاني ١٩٦٦ ، ان العديد من رجال الاعمال يعتبرون حكومة أشكول « اضعف حكومة مرت على اسرائيل » (٨٠) . وقد كانت هناك مطالبات كثيرة بمقاومة الحكومة « لتضخم الاجور » ، كما حدث في تموز ١٩٦٦ عندما دعت نقابة المنتجين الى الغاء الاجور المرتبطة بغلاء المعيشة (٨١) . كما طالب رجال الاعمال أيضا بتخفيض رسوم الاستيراد ، وخفض قيمة الليرة الاسرائيلية ، وزيادة الانتاج الصناعي .

واذا تفهم المرء بشكل صحيح الروابط المباشرة بين الراسماليين وبنك اسرائيل ، وبين الراسماليين والدولة ، وبين الراسماليين وبيروقراطية العمال ، فليس من الصعب فهم خضوع الحكومة للعديد من مطالب الراسماليين . وهكذا ، فان الهجوم على العامل بدأ عام ١٩٦٦ حيث ازداد توقيف العمال عن العمل وازدادت المطالبة برفع الانتاج ، وبلغت البطالة ٧،٩٣ ٪ في نهاية العام نفسه .

وبينما بلغت الواردات ١٤،٢٣١ بليون دولار عام ١٩٦٥ ، فانها لم ترتفع سوى الى